Karima KRIM ¹

**START-UP FROM A LEGAL POINT OF VIEW
-A COMPARATIVE STUDY-**

<http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.2-3.25>

Research Article

Received:

15/12/2020

Accepted:

11/01/2021

Published:

01/02/2021

This article has been
scanned by iThenticat
No plagiarism detected

Copyright © Published by
Rimak Journal,
www.rimakjournal.com

Rimar Academy, Fatih,
Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

Abstract:

Startups, are the main driver of economic development today. These are, projects established to grow rapidly with an innovative activity linked to modern technologies. They are characterized by their small size and high risk which makes financial institutions reluctant to finance them. The Algerian legislator intervened to regulate the mode of obtaining the mark of a "Startup", without paying attention to its legal form and being satisfied with the general provisions governing commercial companies. However, this study showed that the simplified joint stock company, compared to the rest of the companies, is the most appropriate legal form for these projects, which it is proposed to regulate to avoid the deficiency defined by the provisions of the emerging projects.

Key words: Startups, Small Business, Innovative Activity, Legal Form, Company.

¹ Dr. , Djilali Lyabes University, Algeria, Krimkarima_22@yahoo.fr, <https://orcid.org/0000-0003-4578-4323>

المؤسسات الناشئة من منظور قانوني: دراسة مقارنة

كريمة كريم²

الملخص

المشاريع الناشئة المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية في الوقت الحالي، هي مشاريع أنشئت لتنمو بسرعة وهي ذات نشاط ابتكاري يرتبط أكثر بالتكنولوجيات الحديثة، تمتاز بصغر حجمها وبمخاطرة كبيرة تدفع المؤسسات المالية إلى التردد في تمويلها. تدخل المشرع الجزائري لتنظيم طريقة الحصول على علامة مؤسسة ناشئة، من دون الاهتمام بشكلها القانوني والاكتفاء بالأحكام العامة المنظمة للشركات التجارية. لكن، أظهرت الدراسة أن شركة المساهمة المبسطة مقارنة بباقي الشركات، هي الشكل القانوني الأكثر تناسبا مع هذه المشاريع، والتي يقترح تنظيمها لتفادي النقص الذي تعرفه أحكام المشاريع الناشئة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الناشئة، المشروع الصغير، النشاط الابتكاري، الشكل القانوني، الشركة.

المقدمة:

تسعى الدول لتشجيع حرية المبادرة والاستثمار، مع فتح المجال ليس لأصحاب رؤوس الأموال الضخمة فقط بل حتى لصغار المستثمرين وللشباب الجامعي خاصة في الوقت الحالي القائم على اقتصاد المعرفة، بأن أصبح الاستثمار في الجانب البشري يفوق بكثير الاستثمار في رؤوس الأموال مع تزايد سيطرة التكنولوجيا الحديثة بمختلف أنواعها. بمعنى قد أصبحت الأفكار المبتكرة الجديدة المرتكزة على النشاطات والخدمات المستحدثة القائمة على تكنولوجيا المعلوماتية محل الاهتمام من طرف رواد الأعمال وحتى من طرف المشرع. وما يعكس ذلك، هو التوجه التشريعي والحكومي نحو تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتوجه نحو تنظيم المؤسسات الناشئة المهمة بتطوير منتج أو خدمة مطلوبة في السوق ولكنها تحتاج لتمويل لا تمتلكه المؤسسة، ليتم تمويلها ومعاملتها معاملة خاصة لضمان بقائها. ومثل هذه المشاريع أصبحت الآن من أسباب تعزيز تطور ونمو الدولة بالنظر للمكاسب العديدة التي قد تحققها وفي وقت قصير.

المؤسسة الناشئة أو Startup كلمة انجلوأمريكية يقصد بها "المشروع الصغير الذي بدأ للتو". تقسم الى جزأين: START بمعنى "الانطلاق" و UP بمعنى "النمو السريع والقوي"، والربط بينهما يقصد بها الانطلاق بنمو سريع، فهي اذن مشاريع أنشئت لتنمو بسرعة، ويعرفها معجم Larousse (Encyclopedie LAROUSSE, 2020) على أنها "المؤسسات الشابة المبتكرة، خصوصا في قطاع التكنولوجيات الحديثة"، « Jeune entreprise innovante, » notamment dans le « secteur des nouvelles technologies ». يرجع استعمال هذا المصطلح الى ما بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة ظهور شركات رأسمال المخاطر (بوضياف وزبير، 2020، صفحة 90)، وانتشر أكثر مع تسعينيات القرن الماضي لارتباط المشاريع الناشئة بتكنولوجيا المعلومات والانترنت التي مست جميع القطاعات خاصة المالية منها، والامثلة عديدة كالشركات التالية: Google, Yahoo, Apple, Microsoft, Intel، (سبتي، 2008-2009، الصفحات 9-10)، ومثل هذه الشركات تؤكد الخصائص المميزة لهذه المشاريع الناشئة، التي تعتبر "منظمة مؤقتة تبحث عن نموذج أعمال قابل للتصنيع ومربح ويسمح بالنمو" « Une organisation temporaire à la recherche d'un business model » (RHATTAT&DELPRIER, 2016) industrialisable, rentable et permettant la croissance ».

كما تعتبر شركات أو مشاريع حديثة النشأة تسمى بالبراعم أو المنشآت الشابة (jeunes poudres, jeunes entreprises)، نشأت من فكرة ريادية إبداعية وأمامها احتمالات كبيرة للنمو والازدهار بسرعة (بورنان وصولي، 2020، صفحة 134)، لذلك فإن أغلب تعريفات المؤسسات الناشئة تربطها بخصائص نشاطها الابتكاري وسرعة نموه، فهي "مؤسسة تسعى الى تسويق وطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير، وبغض النظر عن حجم الشركة أو قطاع أو مجال

² د.، جامعة الجيلالي ليايس، الجزائر، Krimkarima_22@yahoo.fr

نشاطها، كما انها تتميز بارتفاع عدم التأكد ومخاطرة عالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع احتمال جنيها لأرباح ضخمة في حالة نجاحها" (بوالشعور، 2018، صفحة 420).

وتعتبر أيضا "شركة جديدة عادة ما تكون صغيرة في مرحلتها المبكرة من التشغيل مستقلة قانونا لا يتجاوز عمرها عشر سنوات من تاريخ تسجيلها الرسمي، تعمل في واحد أو أكثر من القطاعات ذات الإمكانيات المرتفعة أو ذات النمو المرتفع، وهي قابلة للتطوير ومربحة (الكلالدة والحمصي، 2019، الصفحات 19-23). رغم عدم وجود تعريف دقيق للمؤسسات الناشئة، لكنها تمتاز بمجموعة خصائص تميزها عن غيرها من المشاريع الكلاسيكية على النحو التالي (بوالشعور، 2018، الصفحات 422-424؛ (RHATTAT & DELPERIER, 2016):

- لها قدرة قوية على الابتكار. يمكن تحديد نوعين رئيسيين من الابتكار: الابتكار المتزايد الذي يهدف إلى تحسين منتج أو خدمة أو سلعة موجودة (على سبيل المثال: تطورات iPhone)، أو يكون "الابتكار المباشر"، أو تسويق منتجات أو خدمات جديدة جذريًا (مثل ظهور الهاتف المحمول)، وهو نشاط موجه لسوق ضخم، عكس الشركات العادية التي تكون منتجاتها عادية لسوق محدد تمت دراسته منذ البداية.
 - إمكانات نمو قوية، فهي شركة ناشئة هدفها الرئيسي النمو السريع (وهو ما يعكس كلمة "up")، يتعين على الشركة البحث على الدعم المالي والفني لنموها، وإيجاد تمويل ومستثمرين جدد (الحصول على التمويلات الخارجية إضافة للتمويل الذاتي)، فبدايتها تكون متأرجحة بين الانطلاق والنضج للنمو المستمر السريع أما الشركات العادية فمرحلة نموها تختلف فبدايتها بالانطلاق ثم النضج لتستمر أو تراجع وتزول، وهو ما يجعل طرق التمويل تختلف لان غايتها الوصول لأرباح غير عادية.
 - التكيف المستمر والمرونة، وذلك حتى تكون الشركة قادرة على المنافسة دائمًا. فإن المشاريع الناشئة تتطور وفقا لعملية الابتكار المستمر على أساس "بدء التشغيل الخالي من الهدر"، وهي عملية تسمح بإطلاق المشاريع بسرعة من خلال نهج قائم على التعلم، والتحقق والتجريب والتكرار.
 - اما التعاريف المرتبطة بخصوصية النشاط، وهي تعريف اقتصادية: تجعل المشاريع الناشئة ترتبط بنشاط اقتصادي مبتكر انتاجي أو خدماتي ذو مردودية وسريع النمو.
- أهتتمت الجزائر بهذه المشاريع-المشاريع الناشئة- خاصة في الوقت الحالي، واعتبرتها من الركائز الأساسية لتحقيق النمو وأصبح لها مكان في البرامج الوطنية للتنمية، لذلك عملت على وضع تشريع ينظم طريقة منح العلامة المرتبطة بها- علامة "مؤسسة ناشئة"- حتى تستفيد من المزايا المحددة قانونا. وقد بدأ الاهتمام التشريعي بهذه المشاريع منذ تنظيم شركات رأسمال الاستثماري بموجب القانون رقم 11-06، مع تحديد شروط ممارسة نشاطها بموجب المرسوم التنفيذي 56-08، ثم بتنظيم بعض جوانبها كالامتيازات الجبائية التي تستفيد منها بموجب القانون رقم 19-14 المتضمن قانون المالية لسنة 2020 والقانون رقم 20-07 المتضمن قانون المالية التكميلي، منها:
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على الأرباح الشركات وذلك لمدة ثلاث سنوات من تاريخ بداية النشاط،
 - الإعفاء من الضريبة الجزائية الوحيدة ضمن نفس الشروط متى كانت الشركة خاضعة لنظام الضريبة الجزائية الوحيدة،
 - الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للمعدات التي تقتنيها بعنوان إنجاز مشاريعها الاستثمارية،
 - كما تستفيد من التسهيلات والامتيازات المالية، بالاستفادة من حساب للتخصيص في الخزينة يرتبط بالمؤسسات الناشئة لضمان تمويل القروض البنكية لفائدة المشاريع الناشئة، مع وضع نسب تحفيزية للقروض البنكية لتمويل التكوين واحتضان المؤسسات وذلك بالاعتماد على الإيرادات المقيدة فيه والمرتكزة أساسا على إعانات الدولة وناتج الرسوم غير الجبائية وموارد ومساهمات أخرى.
- لتدخل الحكومة مؤخرا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-254 لتحديد شروط منح علامة مؤسسة ناشئة، وأيضا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-356 لإنشاء وتنظيم مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة والتي اعتبرها المشرع أداة السلطات العمومية لتنفيذ السياسة الوطنية لترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة لا سيما الحاضنات والمسرعات وتطوير الابتكار تطبيقا للمادة 1/4 (المرسوم التنفيذي 20-356، صفحة 10).
- وباعتبار المؤسسة الناشئة، مشروع صغير ذو نشاط ريادي ابتكاري يعتمد على التقنية والتكنولوجيات الحديثة، ويمتاز بمخاطرة مرتفعة مع التطور والنمو السريع مقارنة بالشركات التقليدية. وحتى يكون لها وجود قانوني فإن المقاول سيرجع لقانون الشركات للاختيار بين أشكال الشركات المنظمة والتي تحقق له ولمشروعه أكبر حماية واستمرارية مع تسهيل للتمويل.. فهل تعد الأحكام التشريعية التي أصدرها المشرع الجزائري المرتبطة بالمؤسسة الناشئة، بالإضافة إلى تلك المتعلقة بأشكال الشركات كافية لوضع تنظيم قانوني للمؤسسات الناشئة أم لا بد من صياغة نصوص أخرى تكفل لهذه المشاريع الوجود القانوني وتضمن لها التطور والنمو السريع مثلما فعلت بعض التشريعات المقارنة؟

فالغاية من الدراسة تركز على معرفة موقف المشرع الجزائري من تنظيم المؤسسات أو الشركات الناشئة مقارنة بغيره من التشريعات، وذلك بالتعرف على الشكل القانوني الذي تتخذه والذي يتناسب مع خصوصيتها بالاعتماد على أحكام القانون التجاري المنظمة للشركات التجارية، مع تحديد أهم الركائز الأساسية التي تمنح للمشروع صفة مشروع ناشئ والتي ستسهل عليه لاحقا عملية تمويله واستفادته من الامتيازات، وذلك باعتبار هذه المشاريع يجذب ألي ه حاليا صغار المستثمرين وحتى الشباب الجامعي الراغب في أن يجسد أفكاره الابتكارية في مشروع اقتصادي. ستمت الإجابة عن الاشكالية المطروحة عن طريق دراسة المقصود من المؤسسات الناشئة بناءً على المفهوم المحدد من طرف المشرع الجزائري-المبحث الأول-، ثم التعرف على شكل الشركة التجارية الأنسب لتنظيم هذه المشاريع مقارنة مع بعض التشريعات الأجنبية-المبحث الثاني-. ليكون المنهج المعتمد هو المنهج التحليلي بدراسة تحليلية وصفية للأحكام التشريعية المنظمة للمؤسسات الناشئة والتي يتضمنها المرسوم التنفيذي رقم 20-254، وأيضا المنهج المقارن وذلك قصد التعرف على موقف التشريعات المقارنة من الشكل القانوني الذي تمنحه للمؤسسات الناشئة حتى تسهل عملية المقارنة بين هذه التشريعات والتشريع الجزائري.

المبحث الأول: المفهوم التشريعي للمؤسسات الناشئة

كما سبق ذكره، فقد تعددت الاجتهادات الفقهية لتعريف المؤسسة الناشئة، ولكن معظمها اعتمد على خصائصها ومميزات قصد تعريفها. ونتيجة لخصوصية هذا النوع من المؤسسات فقد تدخل المشرع لتحديد معالم لتحديد مفهوم لها، سواء تعلق الأمر بالقانون التونسي أو القانون الجزائري. فقد اعتبر المشرع التونسي: أن المؤسسة الناشئة هي كل شركة تجارية مكونة طبقا للتشريع الجاري به العمل ومتحصلة على علامة المؤسسة الناشئة، بأن لا يكون قد مر على تكوينها أكثر من ثماني (8) سنوات، لا يتجاوز عدد مواردها البشرية ومجموع أصولها ورقم أعمالها السنوي سقفا يحدده أمر حكومي، لا يملك رأسمالها بنسبة تفوق الثلثين أشخاص طبيعيين أو شركات استثمار ذات رأسمال تنمية أو صناديق مشتركة للتوظيف في رأسمال تنمية أو صناديق مساعدة على الانطلاق أو غيرها من مؤسسات الاستثمار بحسب التشريع الجاري به العمل أو شركات ناشئة أجنبية، أن ينبنى منوالها الاقتصادي على الصبغة المحددة خصوصا منها التكنولوجيا، ينطوي نشاطها على إمكانية هامة للنمو الاقتصادي، اعتماداً على الفصلين الثاني والرابع (القانون التونسي رقم 20 لسنة 2018).

أما المشرع الجزائري، فقد عرفها بموجب المادة 11 (المرسوم التنفيذي رقم 20-254، صفحة 10)، كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري، وتحترم المعايير الآتية: 1- يجب ألا يتجاوز عمر المؤسسة ثماني (08) سنوات، 2- يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو أي فكرة مبتكرة، 3- يجب ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية، 4- أن يكون رأسمال الشركة مملوكا بنسبة 50% على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة"، 5- يجب أن تكون إمكانيات نمو المؤسسة كبيرة بما فيه الكفاية، 6- يجب ألا يتجاوز عدد العمال 250 عامل. واعتمادا على هذا المفهوم، سيتم التفصيل في عدة نقاط أشار ألي ها المشرع وربطها بالمؤسسة الناشئة، والمتمثلة في: أنها مؤسسة صغيرة ومتوسطة لقلّة عدد العمال فيها ولخصوصية ملكية رأسمالها خاضعة للقانون الجزائري، باشرت نشاطا ابتكاريا يجعل منها تنمو بسرعة وذلك لمدة لا تتجاوز ثمانية سنوات، وتكون متحصلة على علامة مؤسسة ناشئة.

المطلب الأول: المؤسسة الناشئة مشروع صغير أو متوسط خاضع للقانون الجزائري
المؤسسة الناشئة هي مشروع خاضع للقانون الجزائري، يتم تأسيسها وفقا للشروط والأحكام والإجراءات المحددة في القانون الجزائري، حتى تصبح خاضعة له، وهو ما سيتم التفصيل فيه لاحقا عند محاولة التعرف على الشكل القانوني المناسب لها.

الفرع الأول: المؤسسة الناشئة مشروع صغير أو متوسط

تعتبر المؤسسة الناشئة مشروع صغير ومتوسط وذلك بالربط مع الحد الأقصى الذي حدده المشرع لعدد عمالها وهو 250 عامل، وبالرجوع إلى القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (القانون رقم 02-17)، فإن المشرع الجزائري عرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة باعتماد عدة معايير تتمثل في عدد العمال ورقم الأعمال السنوي أو الحصيلة السنوية، وذلك باعتبارها كل مؤسسة أو مشروع مهما كانت طبيعتها القانونية تقوم بإنتاج السلع و/أو الخدمات تستغل من واحد إلى مائتين وخمسين شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايين دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري، وتكون مستقلة بمعنى لا يملك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى-بموجب المادة 5 منه-. بمعنى آخر، إذا تجاوزت المؤسسة الحدود المعيارية المحددة سابقا ستعتبر مشروعا كبيرا: لتشغيله أكثر من 250 عامل، مع تجاوز رقم أعماله السنوي أربعة ملايين دينار جزائري أو تتجاوز حصيلته السنوية مليار دينار جزائري، ولا تكون مستقلة بأن تكون فرعا لشركة أخرى أو عضوا في

تجمع للشركات نتيجة وجود شركة مراقبة وأخرى تابعة بسبب تملك أكثر من 25 % من رأسمالها من طرف شركة أخرى وفقا لأحكام القانون التجاري (الأمر رقم 75-59)2.

كما قد وضع المشرع شرطا اخر مرتبط برقم الأعمال، ألا يتجاوز رقم أعمالها الحد الذي تعينه اللجنة الوطنية، ولكن لم تتدخل هذه الأخيرة لتحديده، مما يدفع الى الاعتماد على الأحكام المنظمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لذلك، فإنه يمكن تصنيفها الى مشاريع صغيرة جدا ثم صغيرة وأخيرا متوسطة بالارتكاز أكثر على رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة أكثر من اعتماده على عدد العمال تطبيقا للمادة 11 (القانون رقم 17-02)، فتعتبر المؤسسة الناشئة:

- مشروع صغير جدا متى كانت تشغل من شخص واحد إلى تسعة (9) أشخاص، ورقم أعمالها السنوي أقل من أربعين (40) مليون دينار جزائري، أو مجموعة حصيلتها السنوية لا يتجاوز عشرين (20) مليون دينار جزائري، تطبيقا للمادة 10 (القانون رقم 17-02)؛
- أو مشروع صغير لتشغيلها ما بين عشرة (10) إلى تسعة وأربعين (49) شخصا ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 400 مليون دينار جزائري أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز مائتي 200 مليون دينار جزائري تطبيقا للمادة 9 (القانون رقم 17-02)؛
- أو مشروع متوسط، إذا كانت تشغل ما بين خمسين (50) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا، ورقم أعمالها السنوية ما بين أربع مائة (400) مليون دينار جزائري إلى أربعة (4) ملايين دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين 200 مليون دينار جزائري إلى مليار (1) دينار جزائري تطبيقا للمادة 8 (القانون رقم 17-02).

الفرع الثاني: مدى استقلالية المؤسسة الناشئة من ناحية ملكية رأسمالها

إذا كان المشرع الجزائري، يشترط في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ألا يملك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، فإنه بخصوص المؤسسات الناشئة له موقف مخالف، فهو يشترط أن يملك على الأقل 50% من رأسمالها من طرف أشخاص طبيعيين أو صناديق الاستثمار أو مؤسسات ناشئة، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالقانون التونسي الذي يجعل ملكية رأسمالها يكون بنسبة تفوق الثلثين بموجب الفصل الثالث (القانون عدد 20 لسنة 2018، صفحة 1237)3. ويرجع سبب اشتراط تلك النسبة إلى خصوصية هذه المشاريع وصعوبة تمويلها بالطرق العادية فإنه يتم اللجوء إلى الطرق المرتبطة برأسمال المخاطر أو الاستثماري، فهنا الملكية قد تكون:

- إما للشخص الطبيعي: وذلك متى بقي المشروع بين مؤسسيه دون طلب المساهمات والتمويلات الخارجية، فالأفكار الابتكارية والريادية ترتبط بالإنسان ونتيجة لقلّة موارده المالية فهو يلجأ إلى تمويلات عائلية أو من الأصدقاء أو من صناديق الاستثمار التي أنشأت لهذا الغرض، وتعتبر المؤسسات الموجودة والحاملة لعلامة مؤسسة ناشئة الأقرب لملكية رأسمال هذه المشاريع لارتباطها بنشاطها.
- كما قد تكون للشخص المعنوي والممثل إما في:

- شركة رأسمال الاستثماري: وهي شركة مساهمة يحوز رأسمالها مستثمرون عموميون أو خواص، أشخاص طبيعيين أو معنويين تطبيقا للمواد 7، 8 و9 (قانون رقم 06-11) والمنشأة وفقا للإجراءات المحددة قانونا (المرسوم التنفيذي 08-56، صفحة 7). والتي يمكنها الاستحواذ على حصص في الشركات الناشئة بأن تحوز أكثر من 49% من رأسمالها وذلك كاستثناء وحيد من خلال المادة 18 (قانون رقم 06-11) المعدلة بموجب المادة 46 (القانون رقم 20-07، صفحة 4)، في هذه الحالة ستكون مالكة على الأقل ل50% من رأسمال الشركة الناشئة، لأن دورها المشاركة في مؤسسات في طور التأسيس أو النمو أو التحويل، وذلك عن طريق رأسمال المخاطرة الذي يشمل رأسمال الانطلاقة قبل نشاط المؤسسة، رأسمال التأسيس خلال إنشاء وتأسيس الشركة، رأسمال النمو بعد الإنشاء والرغبة في النمو والتوسع، واسترجاع المساهمات، تطبيقا للمادتين 2 و4 (قانون رقم 06-11).
- أو من طرف شركة ناشئة أخرى، بمعنى مؤسسات متحصلة على علامة مؤسسة ناشئة تسعى لإنماء نشاطها، عن طريق تملك رأسمال شركة أخرى في طور الإنشاء أو النمو، والقانون التونسي عكس نظيره الجزائري لا يميز بخصوص الشركات الناشئة التي تملك رأسمال شركة ناشئة أخرى بين الوطنية والأجنبية (القانون رقم 20-07، صفحة 4).

المطلب الثاني: المؤسسة الناشئة مشروع يستغل لمدة معينة نشاطا ابتكاري يمتاز بالنمو السريع

ما دام المقاول صاحب المشروع بدأ في استغلال نشاطه الابتكاري، فهو يتوقع نجاحا كبيرا له ونموا سريعا لحدائته واعتماده في غالب الأحيان على التكنولوجيات الحديثة أو أنه يطرح ويسوق لمنتج أو خدمة مبتكرة، فإنه يكون في طور النمو والتوسع يحتاج على دعم وتشجيع. ومن هذا المنطلق فقد اشترط المشرع أن لا يتجاوز عمر المشروع عدد سنوات معين، مع التركيز على نوعية النشاط المستغل.

الفرع الأول: يشترط عدم تجاوز ثمانية سنوات من عمر المشروع ليناسب مراحل نموه

المشرع الجزائري اشترط عدم تجاوز مدة زمنية معينة من وجود المشروع الراغب في الحصول على علامة مؤسسة ناشئة، تتمثل في ثماني (08) بموجب المادة 1/11 (المرسوم التنفيذي رقم 20-254)، وهو بذلك يتشابه مع نظيره التونسي في الفصل 1/3 (القانون التونسي رقم 20 لسنة 2018) وحتى التشريع السنغالي 4. على خلاف تشريعات أخرى تجعل المدة 7 سنوات أو تكون عشر (10) سنوات للمشاريع المختصة في التكنولوجيا الحيوية كالقانون الهندي، والاتحاد الأوروبي (الكالدة والحمصي، 2019، الصفحات 21-22)، وفيه من يجعل المدة أقصر تتمثل في خمس سنوات سواء كان النشاط تكنولوجيا أو ابتكاري فقط كالحكومة الاماراتية. واشترط مدة ثمانية -08 سنوات يرتبط أيضا بمدة صلاحية منح علامة "مؤسسة ناشئة" بالنسبة للقانونين الجزائري والتونسي 5.

والسبب في جعل تلك المدة الزمنية طويلة -08 سنوات- يرجع إلى أن عملية إنشاء وتطوير هذه المشاريع يستغرق وقتا أطول لصغر حجم السوق وقلة طرق التمويل وخدمات الدعم والحوافز، وضعف الإحساس والشعور بالمسؤولية من طرف أصحاب هذه المشاريع باعتبارهم من رواد الأعمال ولا يتكلمون فقط على التمويلات والحوافز، وخلال هذه المدة تظهر مراحل تطور المشاريع الناشئة والمتمثلة في (الكالدة والحمصي، 2019، الصفحات 24-25؛ بالشعور، 2018، الصفحات 421-422):

- مرحلة قبل انطلاق المشروع: مرحلة سابقة لتكوين المشروع أو مرحلة الفكرة، حيث يتوجه شخص أو عدة أشخاص بطرح نموذج لفكرة إبداعية جديدة، تركز هذه المرحلة على الدراسة والتفكير والبحث عن سلوكيات وأذواق المستهلك، مع دراسة طرق التمويل التي تكون غالبا في بداية المشروع تمويل ذاتي ومساعدات حكومية،
- مرحلة انطلاق المشروع وتسمى بالمرحلة الأولية أو بداية التشغيل: يتم إطلاق الجيل الأول من المنتج أو الخدمة والذي يتطلب تمويلا أكبر تتردد البنوك في تقديمه، ويتم اللجوء للعائلة والأصدقاء للحجم الكبير المخاطرة والحاجة للترويج،
- مرحلة مبكرة من الإقلاع والنمو: تصل بالمنتج للقمة ولكن بتزايد المنافسين قد يتراجع ويبدأ بالفشل، فرغم استمرارية التمويل إلا أن الشركة تعرف تراجع شديد للمشروع إلى أدنى المستويات، مما يتحتم على أصحابه إدخال تعديلات والعمل على اكتساب خبرات جديدة لإعادة الانطلاق، وخلال هذه المرحلة يتم البحث عن تنظيم قانوني وهيكل مناسب يضمن التطور للمشروع إضافة للبحث عن التمويل ولكن بدرجات متفاوتة؛
- مرحلة النمو المرتفع أو مرحلة التوسع: تظهر نتائج المراحل السابقة في هذه المرحلة، بأن يتم تطوير وتحسين المنتج أو الخدمة وإخراجها في شكلها النهائي الذي سيسيطر على السوق المناسبة له، وهو ما سيضمن للمشروع النمو السريع وخروجه من مرحلة التجريب إلى النمو المستمر مع تزايد في عدد نسبة المتعاملين المعتمدين على منتجات وخدمات المشروع، مما سيحقق للشركة أرباح ضخمة.

فالمؤسسة الناشئة، ليست غاية بحد ذاتها بل مرحلة مؤقتة يمر بها رائد الأعمال للانطلاق بفكرته الإبداعية والابتكارية إلى مشروع متطور خالق للثروة. فهي تمر بمرحلة زمنية معينة تحتاج فيها للمرافقة والاحتضان والتوجيه.

الفرع الثاني: موضوع النشاط المستثمر مرتبط بالابتكار والإبداع مع خاصية النمو السريع

المشاريع الناشئة تقوم على الأفكار المستحدثة والإبداعية والتي تكون عالية المخاطرة، فظهورها يرتبط بالأفكار الابتكارية للشباب خاصة خريجي الجامعات والتي لها علاقة أكثر بقطاع التكنولوجيات الحديثة. والابتكار المرتبط بالمشاريع الناشئة، لا يقصد به دائما الاختراعات الجديدة بشكل حصري، ولكن كل تكنولوجيا جديدة أو أسلوب أو نظام أو منتج مستحدث له سوق تستقبله وفرص واعدة، يتطور وينمو بسرعة وهو بحاجة لطرق تمويل غير تقليدية لتلبية حاجياته، قد يقوم على تطوير أفكار موجودة أو تطبيق نتائج أعمال بحثية.

أولا: النشاط إبداعي يرتبط أساسا بالتكنولوجيات الحديثة

أكثر الشركات الناشئة نجاحا وتطورا هي تلك المرتبطة بالتكنولوجيا، وهو ما جعل بعض التشريعات تربط تعريف المؤسسة الناشئة باستعمال التكنولوجيات الحديثة كالشريع التونسي الذي يشترط أن "ينبغي منوالها الاقتصادي على الصبغة المجردة خصوصا منها التكنولوجية" الفصل الثاني الفقرة الرابعة (القانون رقم 20-18)، وتشريعات أجنبية أخرى جعلت القانون المنظم لتكوينها وترقيتها يركز على الإبداع والابتكار واستعمال التكنولوجيات الحديثة لخلق قيمة مضافة وتنافسية محلية ودولية 6. فقد تكون هذه المشاريع ذات تكنولوجيا متطورة أو تكون قائمة على المعرفة والابتكار والتي سيكون لها تأثير كبير على التنمية الاقتصادية لتوليد عدد معتبر من مناصب الشغل مع نموها السريع، وهي مشاريع غالبا ما تكون مملوكة من طرف مهندسين في المجال التكنولوجي، الذكاء الاصطناعي، فالقطاع النشاطي هنا يركز على المعرفة باعتبارها مصدر رئيسي للميزة التنافسية ويتميز بالتقدم التكنولوجي المتسارع، وهو نشاط ينطوي على مخاطر كبيرة وأرباح مع معدل تغيير مرتفع. وتعتمد الشركات الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيا المتقدمة على الأقل في مراحلها الأولى من دورة حياة المنتج على استراتيجية للتمايز للتمكن من مواجهة المنافسة كأنشطة: التجارة

الإلكترونية، الخدمات الصحية الإلكترونية، التعليم العالي عن بعد، النشر للاقتصاد المعلوماتي (الكلالة والحمصي، 2019، الصفحات 22-23).

يرتبط الابتكار بركائز التنمية المستدامة الثلاث وهي الاقتصاد والمجتمع والبيئة، والابتكار وريادة الأعمال مصطلح ابتكرته شركة قوقل GOOGLE لتشجيع موظفيها على التفكير والتصرف كرواد للأعمال، لأن الابتكار الريادي لا يرتبط بمستوى ثقافي أو مجموعة معينة دون الأخرى فمصادره مختلفة بل وقد تكون غير متوقعة، فالابتكار وريادة الأعمال تربطهما علاقة تكاملية، فمن دون الابتكارات التكنولوجية الجديدة تبقى ريادة الأعمال في فضاءها التقليدي، ومن دون ريادة الأعمال تبقى الابتكارات مجرد أفكار حبيسة عقول أصحابها، فريادة الأعمال تمول وتسوق منتجات الابتكار (الزعي، 2017، الصفحات 332-333).

ويقصد بالإبداع، العملية التي يتم فيها خلق شيء ما جديد له قيمة ملحوظة للفرد والجماعة أو المنشأة أو الصناعة أو المجتمع، فالإبداع هو ابتكار له قيمة ذات معنى فهو يختلف عن التغيير الذي هو سلوك أو أفكار جديدة تعتمد على المنظمة - الشركة - قد تكون مختلفة أو متشابهة عن تلك السائدة والجاري العمل بها أو استخدامها، وهي تتسم بالشمولية والاستمرارية، كما أن التغيير يختلف عن الإبداع من حيث المخاطر والتكلفة التي تكون مرتفعة في الإبداع، كما يختلف عن الاختراع الذي هو ابتكار مقصود هادف على عكس الإبداع الذي ينطوي على لمحة الإشراف المفاجئ (مجد، 1989، صفحة 4). قد يكون الإبداع تكنولوجي، تنظيمي، له علاقة بالخدمة، أو في التسويق، فصوره متعددة. كما قد يهدف الإبداع إلى تحويل الاختراع إلى منتج وقد يأخذ وقتاً طويلاً عكس الاختراع الذي يأخذ وقتاً قصيراً، كما أن الابتكار قد يكون تراكمي أو جذري أو جزئي (غياط وبوقوم، 2009، الصفحات 53-56).

ومن هذا المنطلق، فإن المؤسسات الناشئة تقوم بأعمالها على أفكار ريادة ابتكارية، لإشباع حاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية، فيعتمد مؤسسوها على التكنولوجيا للنمو والتقدم وأيضاً للعثور على تمويل من خلال مواقع الأنترنت والبحث عن مساعدات من حاضنات الأعمال، فنشاطها يعتمد غالباً على التكنولوجيات الحديثة، وهو ما يعطي لها الصبغة المحددة لمساريتها للتحويلات التكنولوجية، اعتماداً على المفهوم الذي اعتمدته المشرع التونسي في الفصل الثالث الفقرة 4 (القانون التونسي رقم 20 لسنة 2018).

ثانياً: يمتاز نشاط المؤسسة الناشئة بالنمو السريع

النشاطات المرتبطة بالابتكار وريادة الأعمال تمتاز بالمخاطرة الكبيرة لكن بالمقابل تعرف نمواً سريعاً متى تم تمويلها واحتضانها بطريقة صحيحة ستكون انطلاقها ونموها بشكل سريع، وتمثل الحاضنات الأطر التنظيمية الهادفة لتسريع النمو وتفعيله ونجاح هذه الشركات الناشئة لما تقدمه من مساعدات في الحصول على الموارد والتمويلات المالية التي تحتاجها وبسرعة ومشورات قانونية وتجارية وتدريبية. ومن أهم الأنشطة التي تمتاز بالنمو السريع: التجارة الإلكترونية، الأنشطة المرتبطة بالتقنيات الحديثة أو التواصل والمجتمع والتعليم وخدمة العملاء والتطبيقات الإنتاجية، فأكثر الأنشطة استعمالاً هي المتعلقة بالمجالات المرتبطة بالتقانة - استعمال التقنيات الحديثة - (قبرصي، 2019، الصفحات 351-353).

المطلب الثالث: المؤسسة الناشئة هي مشروع تحصل على علامة مؤسسة ناشئة وهي تختلف عن المشروع المبتكر:

حتى تسمى المؤسسة بمؤسسة ناشئة، فغنه يجب بمعنى يجب احترام الإجراءات الشكلية المحددة قانوناً للحصول على علامة "مؤسسة ناشئة"، وذلك باحترام الخطوات المحددة في المواد من 12 إلى 15 من المرسوم التنفيذي 20-254، والتي يمكن تحديدها في خطوتين أساسيتين هما: تقديم الطلب والرد على الطلب.

الفرع الأول: تقديم طلب الحصول على مؤسسة ناشئة

أول إجراء، يتمثل في تقديم الطلب عبر البوابة الإلكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة، فما دامت البوابة المستعملة هي من طبيعة إلكترونية فمن المفروض أن الطلب والوثائق المقدمة ستكون هي الأخرى بالطريقة الإلكترونية، لكن المشرع أشار إلى تقديم الطلب ورفاقه بمجموعة وثائق دون الحديث عن ضرورة أن تتم العملية بشكل إلكتروني، وجملة تلك الوثائق تؤكد بأن المؤسسة تم انشاؤها وتباشر نشاطها بطريقة قانونية المحددة في المادة 12 (المرسوم التنفيذي رقم 20-254).

تتمثل تلك الوثائق في: نسخة من السجل التجاري (مستخرج السجل التجاري أصبح الكترونياً مما يسهل إرفاقه الكترونياً بالطلب)، وبطاقة التعريف الجبائي والاحصائي، نسخة من القانون الأساسي للشركة (الذي قد يكون إلكتروني) أمام عدم وجود نص يمنع من تحرير عقد رسمي إلكتروني، شهادة الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية مرفقة بقائمة اسمية للأجراء، شهادة الانخراط في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء، نسخة من الكشوف المالية للسنة الجارية، مخطط أعمال المؤسسة مفصلاً، والمؤهلات العلمية والتقنية والخبرة لمستخدمي

المؤسسة، وعند الاقتضاء كل وثيقة فكرية وأي جائزة أو مكافأة متحصل عليها. فالوثائق المرفقة بالطلب، ترتبط بتحديد هوية الشركة الناشئة وشكلها القانوني مع وثائق لها علاقة ببداية ممارسة الشركة لنشاطها، مع المؤهلات العلمية التي تثبت الخاصية الإبداعية لنشاطها، يقصد من خلالها حماية المشروع والمتعاملين معه بأعلامهم بأن المؤسسة الناشئة تم تأسيسها مسبقا بشكل قانوني وباشرت نشاطها.

الفرع الثاني: رد اللجنة الوطنية على طلب الحصول على علامة مؤسسة ناشئة

الخطوة الثانية، هي التعرف على رد اللجنة الوطنية على الطلب المقدم. بحيث تقوم اللجنة التي يرأسها الوزير المكلف بالمؤسسات الناشئة أو مثله مع ممثلين لوزارات مختلفة (المالية، المؤسسات الناشئة، التعليم العالي والبحث العلمي، البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري، الرقمنة، الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة تطبيقا للمادة 3(المرسوم التنفيذي رقم 20-254))، بالرد على الطلب في أجل أقصاه ثلاثون (30) يوما ابتداء من تاريخ إيداع الطلب، توقف المواعيد بسبب التأخر في تقديم الوثائق، وعلى صاحب الطلب تقديم الوثائق الناقصة في أجل 15 يوما من تاريخ إخطاره من اللجنة تحت طائلة رفض طلبه. ورد اللجنة يتخذ صورتان اعتماداً على المادة 4 (المرسوم التنفيذي رقم 20-254) بأن:

- قد يكون الرد اما إيجابيا، بمنح علامة مؤسسة ناشئة للمؤسسة لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة حسب الاشكال نفسها. ويتم نشر قرار منح هذه العلامة في البوابة الإلكترونية الوطنية للمؤسسات الناشئة تطبيقا للمادة 15(المرسوم التنفيذي رقم 20-254)؛
- أو يكون الرد سلبيا، برفض الطلب الذي يجب تبريره من طرف اللجنة وإخطار صاحب الطلب بذلك الكترونيا، وهو ما يتطلب معه الإسراع في رقمنة الإدارات لان التعامل سيكون الكترونيا حتى تتم عملية إرفاق الوثائق بطريقة آلي ة وإلكترونية ما بين الإدارات.. يمكن إعادة النظر في هذا القرار بطلب من صاحب الطلب، وتقوم اللجنة بإخطاره بالرد النهائي الكترونيا في أجل لا يتجاوز ثلاثين (30) يوما من تاريخ إيداع الطلب.

المبحث الثاني: المؤسسة الناشئة شركة تجارية تتناسب مع متطلباتها الخاصة

للمؤسسة الناشئة مجموعة خصائص تميزها عن غيرها من المشاريع، والمرتكزة أساسا على الفكرة الإبداعية للنشاط المراد استغلاله عن طريق تأسيس شركة ولكن له مخاطرة كبيرة مقابل النمو السريع الذي يعرفه، وإذا كان المشرع الجزائري لم ينص صراحة على أن المؤسسات الناشئة شركات تجارية، لكن يفهم ذلك من خلال نصوصه والوثائق المشتركة تقديمها للحصول على علامة " مؤسسة ناشئة"، وهو ما يستلزم تأسيس شركة وفقا للقانون الجزائري-المطلب الأول-، وذلك باتخاذ الشكل القانوني الأكثر تناسبا مع هذه المشاريع-المطلب الثاني-.

المطلب الأول: ضرورة تأسيس شركة تجارية وفقا للقانون الجزائري.

يعتبر المشرع التونسي بنص صريح بأن المؤسسات الناشئة شركة تجارية مكونة طبقا للتشريع الجاري به العمل تطبيقا للفصل الثاني(القانون التونسي رقم 20 لسنة 2018)7. أما بالرجوع للتشريع الجزائري، فلا وجود لنص مماثل، لكن يظهر بأن المشرع حصر النظام القانوني الذي يحكم المؤسسة الناشئة في الشركات التجارية، لاشتراطه تقديم السجل التجاري مع نسخة من القانون الأساسي للشركات، مما يفهم منه استبعاد نظام المشروع الفردي الذي لا يستقل عن شخصية صاحبه كما تستبعد شركة المحاصة لأنها غير ملزمة بالقيد في السجل التجاري ولا يترتب عنها ميلاد شخص معنوي8. ولكن دون تحديده لشكل معين على خلاف تشريعات مقارنة كالقانون الهندي الذي يشترط أن تكون المؤسسة الناشئة شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة وفقا للقانون الهندي(الكلالدة والحمصي، 2019، الصفحات 21-22).

الفرع الأول: فالمؤسسة الناشئة شركة لها وجود قانوني مستقل تختلف عن المشروع المبتكر

فالمؤسسة الناشئة حتى وغن كان نشاطها إبداعي ومبتكر، فهي تختلف عن المشروع المبتكر من عدة نواحي: فهذا الأخير يرتبط دائما بشخص طبيعي أو مجموعة أشخاص طبيعيين9 عكس المؤسسة الناشئة التي تتعلق بوجود شركة، كما ان طريقة اكتساب علامة هذه الأخيرة تختلف عن علامة المشروع السابق. فمنح علامة مشروع مبتكر يتطلب اتباع إجراءات محددة قانونا بأن يتقدم الشخص الطبيعي-منفردا أو متعددا- بإيداع طلب عبر البوابة الوطنية الإلكترونية للمؤسسات الناشئة مع تقديم عرض حول المشروع وأوجه الابتكار فيه، مع المؤهلات العلمية و/ أو التقنية، وخبرة الفريق المكلف بالمشروع وعند الاقتضاء كل وثيقة ملكية فكرية وأي جائزة أو مكافأة متحصل عليها بموجب المادتين 16 و 17 (المرسوم التنفيذي رقم 20-254). وتمنح العلامة كأقصى حد لمدة ستة سنوات (سنتين قابلة للتجديد مرتين) اعتماداً على المادة 19(المرسوم التنفيذي رقم 20-254) أقل من مدة علامة المؤسسة الناشئة التي لا تتجاوز ثمانية-08- سنوات(أربع سنوات تجدد مرة واحدة)، فأصحاب المشروع - غالبا شباب خريجي الجامعات-سيهتمون في البداية بتجسيد فكرتهم الإبداعية وإخراجها للوجود، أمام قلة خبرتهم وعدم درايتهم بطريقة تأسيس وتسيير المشروع وما يحتاجه السوق وكيفية خلق مكان لهم داخله.

ولكن، بعد جني أولى ثمار مشروعهم الابتكاري، سيضطرون إلى البحث عن تمويل ومرافقة لتوسيع نشاطهم والاستمرار فيه، وقصد الاستفادة من تمويل صناديق الاستثمار ومن المرافقة التي تقدمها حاضنات الأعمال تابعة للقطاع العام أو الخاص أو بالشراكة بينهما فيما يخص الايواء والتكوين وتقديم الاستشارة والتمويل، يجب أن يكون المشروع ناشئ مما يدفعهم لطلب هذه العلامة متى توافرت شروطها، وتعتبر مدة سة-06 سنوات كافية للانتقال من مشروع مبتكر على مشروع ناشئ. بمعنى آخر، فالمؤسسة الناشئة باعتبارها تستثمر في أفكار ابتكارية وريادية، تعتبر المرحلة المتطورة لمشروع مبتكر كونه شخص طبيعي أو مجموعة أشخاص طبيعيين.

الفرع الثاني: المؤسسة الناشئة شركة يجب إثبات تأسيسها بشكل قانوني

بعد مرور مدة زمنية عن بداية انطلاق المشروع الابتكاري، يكون أصحابه اكتسبوا خبرة تمكنهم من التعرف على طرق تسيير وتنظيم المشاريع وما هي السبل الممكنة اعتمادها لحماية مصالحهم بتحديد مسؤوليتهم وما هي الالتزامات القانونية الواقعة على عاتقهم. وذلك باختيارهم شكل شركة تجارية مناسب لمشروعهم، ولأجل ذلك لا بد من احترام الأركان الموضوعية العامة المتمثلة في الرضا والأهلية التي تختلف باختلاف نوع الشريك (متضامن أو موصي أو شريك في شركة ذات مسؤولية محدودة) مع وجود محل وسبب مشروعين غير مخالفين للنظام العام والآداب العامة، إضافة إلى الأركان الموضوعية الخاصة من تعدد الشركاء (توجد شركات تدخل المشرع وحدد عدد الشركاء فيها دون شركات أخرى) ونية الاشتراك وتقديم الحصص واقتسام الأرباح وتحمل الخسائر. وباعتبار عقد الشركة عقد شكلي، فيجب إقراره في قالب رسمي بتحريره أمام الموثق الذي سيتأكد من احترام الشروط المحددة قانوناً وهو من سيقدم الاستشارة لاختيار شكل الشركة الذي يناسب احتياجات المشروع، مع أعلام الغير بتأسيس شركة عن طريق القيد في السجل التجاري والقيام بالإشهارات القانونية وهي شكلية أصبح بالإمكان القيام بها بطريقة إلكترونية (كريم، 2018، الصفحات 67-85). وبهذه الطريقة ستصبح المؤسسة الناشئة باعتبارها شركة خاضعة للقانون الجزائري تتمتع بالشخصية المعنوية، يقدم قانونها التأسيسي مع مستخلص السجل التجاري لإثبات تأسيسها بالطريقة القانونية الصحيحة، والمستخلص سيقدم بطريقة إلكترونية بالطريقة المحددة قانوناً (المرسوم التنفيذي 15-111).

المطلب الثاني: شكل الشركة الذي يتناسب مع خصائص ومتطلبات المؤسسات الناشئة

نظم القانون التجاري الجزائري خمسة أشكال للشركات التجارية، تتمثل في: شركة التضامن، المساهمة، والشركة ذات المسؤولية المحدودة، مع إضافة شركتي التوصية البسيطة والتوصية بالأسماء 10، على خلاف التشريعات المقارنة التي تنظم أشكال أخرى كشركة المساهمة المبسطة. وحتى يكون الشكل القانوني للشركة مناسباً للمؤسسة الناشئة يجب أن يمتاز بالمرونة ويسمح بدخول وخروج الشركاء، مع حماية حقوق الشركاء والمسيرين وحماية ذمتهم الشخصية، التأقلم السهل مع مختلفة الأنشطة ذات الحجم الصغير أو الحجم الكبير. من خلال ذلك، سيتم استبعاد شركات الأشخاص من تنظيم هذه المشاريع، وعلى الرغم من خصائص الشركة ذات المسؤولية المحدودة إلا أنها تظهر غير مناسبة لهذه المشاريع إذا ما قورنت مع أحكام شركة المساهمة المبسطة، أما شركة المساهمة فتظهر أكبر حجماً من قدرات المشاريع الناشئة على الأقل في بداية انشائها. وذلك أمام عدم وجود نصوص تلزم باختيار شكل قانوني دون غيره من الأشكال.

الفرع الأول: تستبعد شركات الأشخاص من إمكانية تنظيمها للمشاريع الناشئة

شركات الأشخاص، هي تلك الشركات القائمة على الاعتبار الشخصي، وكل ما يمس شخص الشريك يؤثر على وجود الشركة، تعتبر شركة التضامن 11 أفضل مثال لها تطبق أحكامها على شركة التوصية البسيطة 12. وبمقارنة خصائصها (MERLE, 1999, pp.135-137) مع متطلبات المشاريع الناشئة، يظهر عدم تناسبها لأن تكون الشكل القانوني لتنظيمها، من خلال ما يلي:

- الشركاء المتضامنون يكتسبون صفة التاجر، ليس لاعتبارهم يحترفون التجارة بل نتيجة لأنهم شركاء متضامنون تطبيقاً للمادة 1/551 (الأمر رقم 59-75)، تربط بين الشركاء علاقة شخصية قوية ترتكز عليها الشركة وجوداً وعدماً، فلا يمكن السماح بخروج الشركاء منها ودخول آخرين جدد إلا استثناءً وناذراً ما يقع ذلك. أما المؤسسة الناشئة فترتكز على وجود الفكرة الإبداعية الريادية المراد استثمارها بشكل مربح، لذلك لا يهتمها شخص الشريك قد اهتمامها بما يمكن أن يقدمه لانجاح الأفكار المرتكز عليها في المشروع. زيادة على ذلك يمنع القانون أن تصدر شركات الأشخاص سندات قابلة للتداول وهو ما سيعيق فتح المؤسسة الناشئة رأسمالها للاستثمار بدخول شركاء جدد.
- المسؤولية غير المحدودة وبالتضامن للشركاء، مما يجعل ذمة المكاوّل أو المستثمر مهددة كل الأوقات وفي جميع عناصرها، فالضمان العام لدائني الشركة يتكون من ذمة الشركة وذمم الشركاء المكونين لها، وهو ما يشكل خطراً كبيراً يتعرض له رواد الأعمال أمام نقص تجربتهم وقلة مداخلهم،
- تمتاز شركات الأشخاص ببساطة طريقة تأسيسها وتسييرها وذلك لارتباطها بمبدأ سلطان الإرادة، خاصة أمام عدم وجود قيود تشريعية تتعلق بعدد الشركاء أو بالحد الأدنى لرأس المال، مع منح مجال أوسع لتنظيم قيام الشركة

بأعمالها. ويمكن اعتبارها الميزة الوحيدة التي قد تجذب صاحب المشروع في البداية، لكن ما يترتب من اكتساب صفة الشريك المتضامن يصعب على صاحب المشروع الناشئ تحمله.

نتيجة لذلك، فهل يتناسب شكل الشركة ذات المسؤولية المحدودة مع متطلبات المشاريع الناشئة؟

الفرع الثاني: الشركة ذات المسؤولية المحدودة شكل قانوني أقل تأقلم مع المشاريع الناشئة

تؤسس الشركة ذات المسؤولية المحدودة من شخص واحد أو عدة أشخاص لا يتحملون الخسائر إلا في حدود ما قدموا من حصص، تعتبر الشكل القانوني الأكثر اختياراً لتنظيم المشاريع بنسبة 52.11% للشركة متعددة الشركاء ونسبة 35.64% للشركة المؤسسة بشخص وحيد، بموجب إحصائيات المركز الوطني للسجل التجاري (التجارة، 2020، صفحة 55)، لما تمتاز به من خصائص (MERLE, 1999, pp.167-170): من تحديد لمسؤولية الشركاء وعدم اكتسابهم لصفة التاجر، مع عدم تقييد تأسيسها بحد أدنى لرأس المال، كما يمكن أن تؤسس بشريك وحيد عكس باقي الشركات مما يسهل عملية التأسيس، حصصها غير قابلة للتداول، لكن يمكن التنازل عنها وفقاً لما يحدده القانون. فهي تجمع بين شركات الأشخاص وشركات الأموال ولكنها بعد تعديل القانون التجاري أصبحت تميل أكثر إلى شركات الأشخاص (بوخرص، 2017، الصفحات 629-633؛ كريم، 2020، الصفحات 70-89). رغم ذلك، تعتبر هذه الشركة أقل تأقلماً مع خصائص المشاريع الناشئة، يظهر ذلك فيما يلي:

- تعتبر الشركة ذات المسؤولية المحدودة الشكل القانوني الوحيد الذي يسمح القانون بتأسيسها إما بشريك وحيد أو عدة شركاء، يجب ألا يتجاوز الحد الأقصى لعدد الشركاء فيها عن 50 شريكاً بعد تعديل القانون التجاري سنة 2015. فهي ستمنح الفرصة لكي يبقى رائد الأعمال منفرداً على رأس مشروعه، أو يشترك مع غيره في تنظيم مشروعه، ولكن يرى الفقه (Ezratty, 2014, pp.10-11) بأن المؤسسة الناشئة بمقاول واحد نادراً ما تنجح وتتوسع وذلك لعدة أسباب منطقية وعملية، فتعدد المؤسسين يساعد على وجود عدة أبعاد ورؤى تكنولوجية وريادية، كما يساعد على تقاسم الأعباء والالتزامات التكنولوجية والتسويقية، التجارية والأعلامية، القانونية والمالية، ومقاسمة المخاطر وتحمل نتائجها، كما أن المجموعة تزايد داخلها روح التحدي. فغالباً ما يجتمع أشخاص بكفاءات مختلفة لا يمكن تجميعها في شخص واحد، فيوجد منهم المتمكن في تكنولوجيا معينة، أو في ريادة وتسيير المشروع أو يربط بين عدة تخصصات (لها علاقة بالأجهزة، البرمجيات، الخدمات عن بعد)، وحتى شركة فايسبوك التي يظهر صاحبها للعامة باعتباره رائد الأعمال الوحيد ضمنها فهي لم تنطلق بوجوده لوحده بل بالتعاون مع أشخاص آخرين.
- تحديد مسؤولية الشركاء والمؤسسين في هذا الشكل من الشركات، يعتبر من أهم العناصر الجاذبة لاختيارها لتنظيم المؤسسة الناشئة خاصة لامتياز هذه الأخيرة بارتفاع نسبة المخاطرة فيها،
- الغاية من تعديل أحكام تأسيس الشركة ذات المسؤولية المحدودة، تسهيل وتبسيط عملية تأسيس الشركة بنوعيتها، من خلال عدم اشتراط حد أدنى لرأس المال وترك أمر تحديده للشركاء بما يتناسب مع حاجيات المشروع، بشرط ذكره في جميع الوثائق الصادرة عن الشركة. والذي يتكون من الحصص العينية والنقدية التي يقدمها الشركاء، دون احتساب الحصص بعمل التي لا تدخل ضمن تكوينه والتي سمح المشرع الجزائري بتقديمها بعد تعديل القانون التجاري سنة 2015، وغالباً ما تكون الفكرة الإبداعية لرائد الأعمال-صاحب المشروع الناشئ- مرتبطة بما يقدمه بعمل ولا تتعلق بحصة عينية أو نقدية، مما يسهل عليه تأسيس شركة لتنظيم مشروعه.
- باعتبار هذه الشركة تجمع بين خصائص شركات الأموال وشركات الأشخاص، فإن رأس مالها يقسم إلى حصص اجتماعية يمكن التنازل عنها وفقاً لما يحدده القانون، ولكن يمنع عنها إصدار سندات أخرى قابلة للتداول تختلف عن الحصص، وهذا الحكم القانوني هو الذي يعتبر أكبر معيق للمشروع الناشئ فهو لا يسهل دخول وخروج الشركاء من الشركة خاصة بالنسبة للراغبين في المساهمة المالية للشركة دون المشاركة في الإدارة، على خلاف الحرية التي يعرفها المساهم في شركة المساهمة.
- يتم تسيير هذه الشركة من طرف مدير أو عدة مديرين أشخاص طبيعيين، فيمنع تسييرها من طرف جهاز للتسيير مع تعيين أجهزة مراقبة، فالمشرع تدخل لتنظيم طريقة سير أعمالها بطريقة تقيد فيه إرادة الشركاء في تسيير نشاط الشركة، فلا يمكن مثلاً أن يكون المدير شخص معنوي أو وضع أجهزة أخرى للمراقبة، فلا يسمح ذلك بدخول الأشخاص المعنوية التي تمول أو تحتضن هذه المشاريع لتسيير نشاط الشركة. ونفس الأمر بالنسبة لاتخاذ القرارات في الجمعية العامة، فهي لا تخضع لسلطان الإرادة بل نظمها المشرع.
- على الرغم من إمكانية التنازل على حصص الشركة بدخول شركاء جدد، الذي يكون بقوة القانون للزوج أو الأصول أو الفروع دون المساس بالاعتبار الشخصي متى أنشئت بين أفراد العائلة الواحدة (MERLE, 1999, pp.252-253; RIPERT & ROBLOT, 2004, p.709)، أو بضرورة احترام الشروط القانونية عند التنازل للغير المحددة في المادة 571 من القانون التجاري والمتمثلة في الحصول على موافقة مسبقة في حالة وجود قيد اتفاقي، مع ضرورة الحصول على أغلبية معينة والا يكون للشركة حق الشفعة (كريم، شركة الشخص الواحد محدودة المسؤولية-

الإطار القانوني للمشروعات المتوسطة والصغيرة، 2014، الصفحات 418-430). فوجود مثل هذه القيود الاتفاقية والقانونية، سيعيق توسع المؤسسة الناشئة بمنع دخول شركاء جدد والاستفادة مما قد يقدمونه من تمويل أو مرافقة أو خبرة.

فمن أهم المعايير المعتمدة لاختيار شكل الشركة المناسب للمؤسسة الناشئة، هو المرونة والسهولة في دخول وخروج الشركاء من الشركة مع تداول السندات التي تصدرها الشركة لأغراض توسيع نشاطها، وهو ما لا توفره أحكام الشركة ذات المسؤولية المحدودة، فما هو الشكل القانوني الأكثر تناسبا لهذه المشاريع؟

الفرع الثالث: شركة المساهمة المبسطة الشكل القانوني المناسب بامتياز للمشاريع الناشئة

الشركة الناشئة، تبدأ كمشروع مصغر وعند حاجتها للتوسع فهي ستبحث عن نظام قانوني يضمن لها ذلك، فبعد إبعاد شركات الأشخاص والتأكيد على عدم تناسب الشركة ذات المسؤولية المحدودة مع جميع خصائص المشروع الناشئ، فإنه يمكن التوجه إلى شركة المساهمة المبسطة التي نظمها القانون الفرنسي وعدل أحكامها عدة مرات، باعتبارها النظام القانوني الأكثر تناسبا.

شركة المساهمة المبسطة، شكل قانوني جديد للشركات التجارية، نظمها المشرع الفرنسي في المواد L.227-1 إلى L.227-20 والمادة من L.244-1 إلى L.244-4 من القانون التجاري الفرنسي نظمها بموجب القانون المؤرخ في 3 جانفي 1994 (Loi n°94-1)، والتي كانت بداياتها محصورة على الشركات كشريك في متى وصل رأسمالها لحد معين، وذلك استجابة لرغبات الصناعيين في الحصول على ألية بسيطة تعاقدية تسهل لهم عمليات التعاون والتشارك بين المشاريع أو إنشاء فروع مشتركة فاعتبرت بذلك شركة الشركات. أصبحت بعد سنة 1999 مفتوحة على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين ويمكن أن تؤسس بشريك وحيد (Loi n°99-587). واستمرت أحكامها في التطور وذلك بموجب قانون LME – Loi de modernisation de l'économie المؤرخ في 04 أوت 2008 (Loi n°2008-776)، والتي جعلتها تتعد عن بعض خصائص شركة المساهمة بسبب إمكانية تقديم حصة بعمل، مع تأسيسها دون حد أدنى لرأسمال، لتقترب أكثر من الشركة ذات المسؤولية المحدودة. مما يسهل على المشاريع الصغيرة والمتوسطة اختيارها كشكل قانوني لتنظيمها خاصة الناشئة منها، وذلك ما تظهره مميزاتها (Monsérié-Bon & Grosclaude, 2013, pp328-329):

- فهي تجمع بين أحكام شركة المساهمة وتقترب من أحكام شركات الأشخاص فيما يتعلق بحرية التعاقد في تنظيم تسييرها ويظهر فيها بشكل واضح نية الاشتراك (Merle, 1999, pp.603-604). فهي تخضع لأحكام شركة المساهمة مع استبعاد تلك المتعلقة بالإدارة والجمعية العمومية¹³، لكن تتمتع بحرية واسعة ممنوحة للشركاء تجعل منها تتمتع بحركة حرة للمشروع -عن طريق العقد- لتسيير أعمالها. فهذه الشركة تركز على الدور الفعال للإرادة الذي يتدخل في تنظيم ممارسة نشاطها وتسييرها دون تقييد من المشرع. وهو ما يجعلها أفضل نظام لتسيير المجموعات الكبرى وتأسيس الشركات الفرعية وأيضا المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فإذا كانت شركة المساهمة أفضل ألية للرأسمالية الحديثة فإن شركة المساهمة المبسطة أكثر الشركات تجسيدا للحرية التعاقدية (Monsérié-Bon & Grosclaude, 2013, p328)

- تقوم هذه الشركة، على تحديد مسؤولية الشركاء كما هو بالنسبة لشركة المساهمة والشركة ذات المسؤولية المحدودة، لكن تأسيسها يمتاز بالمرونة بالابتعاد على شروط تأسيس شركة المساهمة، فيمكن تأسيسها بنفس الطريقة المعروفة في الشركة ذات المسؤولية المحدودة، بالسماح بالحصة بعمل ودون اشتراط لحد أدنى لرأسمال الشركة حيث تتدخل إرادة الشركاء في تحديده في النظام الأساسي للشركة. بل تعتبر منافسا للشركة ذات المسؤولية المحدودة، لإمكانية أن تكون بشريك وحيد.

نتيجة لمرونة أحكام شركة المساهمة المبسطة المرتكزة على الحرية التعاقدية على خلاف أحكام الشركة ذات المسؤولية المحدودة، وأيضا لبساطة أحكامها وطريقة تأسيسها، فإنها تعتبر النظام القانوني الذي يستجيب وبشكل ممتاز لرغبات ومتطلبات مؤسسي المشاريع الناشئة بعيدا عن القيود التي قد يتضمنها تدخل المشرع في تنظيم تسيير نشاط الشركة (Ezratty, 2014, pp132-133). ومن كل ما ذكر سابقا، فإنه إذا تم اختيار الشركة ذات المسؤولية المحدودة لتنظيم المؤسسة الناشئة في بداية نشاطها، فإن صاحب المشروع سيجد نفسه ملزما بتحويل شكل شركة إلى مساهمة مبسطة متى أراد توسيع مشروعه للسماح بإدخال شركاء جدد بكل سهولة أو الحصول على التمويلات. لتبقى شركة المساهمة كشكل قانوني مخصص للمشاريع الضخمة فقط بسبب حجم الأموال المستثمرة وعدد المؤسسين المشترط لتأسيسها.

الخاتمة

نتيجة للميزة الإبداعية والابتكارية لنشاط المشاريع الناشئة التي تميزها عن المشاريع الكلاسيكية، ربطها المشرع بضرورة وجود مشروع باشر نشاطه خلال مدة لا تتجاوز ثمانية سنوات، لتستفيد من المرافقة والتشجيع والامتيازات الجبائية طيلة تمتعها بعلامة مؤسسة ناشئة مدة ثمانية سنوات أخرى كأقصى حد. ولكن أصحاب هذه المشاريع يبحثون عن شكل قانوني يناسبها ويسهل حصولها على التمويل لضمان توسيعها وفرض وجودها، ومن خلال دراسة موقف القانون الجزائري من تنظيمها، فإنه يمكن تحديد مجموعة من النتائج تتمثل في:

- المؤسسة الناشئة هي علامة تمنح لمشاريع صغيرة أو متوسطة مارست نشاطها لمدة لا تتجاوز ثمانية سنوات، ذات نشاط إبداعي ابتكاري، سريع النمو رغم المخاطرة الكبيرة التي تعيق تمويلها،
- تبحث المؤسسة الناشئة عن شكل قانوني مرن سهل يركز على الحرية التعاقدية، يسمح بالدخول والخروج السلس للشركاء مع حماية لحقوق الشركاء المؤسسين وذمهم المالية، ويتأقلم بسهولة مع احتياجات النشاط خلال تطور المشروع، لذلك تستبعد شركات الأشخاص من تنظيمها لهذه المشاريع، بسبب المسؤولية غير المحدودة للشركاء الذين يكتسبون صفة التاجر يلحقهم الإفلاس نتيجة إفلاس الشركة،
- على الرغم من مميزات الشركة ذات المسؤولية المحدودة إلا أنها غير مناسبة بشكل كامل لاحتياجات هذه المشاريع، فهي تحدد مسؤولية الشركاء مع حماية ذمهم المالية، لكنها تقيد التنازل عن حصصها للغير، تتأقلم مع المشاريع الناشئة في بداية ممارستها لنشاطها وتظهر غير مناسبة في حالة توسع نشاطها،
- نظم القانون الفرنسي شكلا آخر من الشركات يعتبر حلقة وسطى بين الشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة المساهمة، يجمع بين مميزات المشاريع الصغيرة وحتى الكبيرة، يمكن أن يتم تأسيسه بشريك وحيد، وحتى برأسمال رمزي يحدده الأطراف، مع منح حرية واسعة للشركاء في تنظيم طريقة التسيير وهي شركة المساهمة المبسطة التي تظهر كأفضل تنظيم قانوني للمؤسسات الناشئة
- لذلك يمكن تقديم جملة من المقترحات، ترتبط بموضوع التنظيم القانوني للمؤسسات الناشئة، تتمثل في:
- ضرورة الإسراع في رقمنة التعاملات الإدارية خاصة تلك المرتبطة بإنشاء المشاريع الناشئة، بأن تتم جميع الإجراءات بشكل الكتروني عبر البوابة الإلكترونية، وذلك بإزالة العراقيل الإدارية للتسهيل على صاحب الفكرة المبتكرة إنشاء مشروعه والانشغال بتوسيعه، خاصة تلك الناشطة في المجال التكنولوجي؛
- وضع إطار قانوني ملائم لهذه المشاريع، فخصوصيتها تجعل الأشكال القانونية للشركات المنظمة بموجب القانون التجاري الجزائري لا تحقق لها جميع متطلباتها، وذلك بتنظيم شركة المساهمة المبسطة كشكل مناسب لتنظيمها، قصد جذب أكبر عدد من المستثمرين في المجال التكنولوجي وطنيين أو أجانب مع ظهور استعمال الذكاء الاصطناعي في مختلف مجالات الحياة عن طريق: التطبيقات الإلكترونية، أو الآلات الذكية، أو البرمجيات الذكية، أنترنت الأشياء...، وللتسهيل أيضا على خريجي الجامعات الراغبين في تطبيق نتائج أبحاث تخرجهم بإنشاء مشاريع ابتكارية ثم ناشئة لتصبح بعد ذلك مشاريع ضخمة.
- الاهتمام أكثر بهذه المشاريع، باستبعاد بعض الأحكام المتعلقة بالشركات التجارية لعدم تناسبها مع خصوصية المشاريع الناشئة خاصة المتعلقة بالإفلاس وعدم القدرة على الدفع،
- كما يجب الاهتمام أكثر بهذه المشاريع بنشر الوعي وثقافة المقاولاتية بين خريجي الجامعات على اعتبار أن أفكارهم الإبداعية قابلة للتجسيد متى تم احتضانها ومرافقتها بالطريقة الصحيحة، خاصة إذا كانت الجامعة هي الحاضنة لمشاريعهم لما تزرع به من كفاءات علمية وفي جميع التخصصات: أعلام ألي، الكرونيك، ميكانيك، محاسبة وتسيير، قانون، جباية..... وكلها تخصصات يحتاجها صاحب المشروع الناشئ لتنفيذ مشروعه بالاستفادة من تلك الخبرات.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

- اسماعيل زكي محمد. (1989). الإبداع والبناء الثقافي الاجتماعي-دراسة انتروبولوجية-الاسكندرية: دار المطبوعات الجديدة .
- شريف غياط، و محمد بوقوم. (2009). حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-حالة الجزائر.-مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد6، 42-66.
- شريفة بوالشعور. (2018). دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة: Startups دراسة حالة الجزائر.مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد4، عدد2. 417-431.
- عاطف قبرصي. (2019). اقتصاد الإنتاج المعتمد على المعرفة. الاردن: التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية.

عبد العزيز بوخرص. (2017). تأثير القانون رقم 15-20 على طبيعة الشركة ذات المسؤولية المحدودة. مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، مجلد 2، عدد 4، 627-636.

علاء الدين بوضياف، و محمد زير. (2020). دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، مجلد 4، عدد 1، 86-99.

فرحان الكلالدة، جمال الحمصي. (2019). تقرير حول اقتصاد الشركات الناشئة في الأردن تقييم المساهمة الاقتصادية وإمكانات الشركة الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيا. الاردن: الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ. تم الاسترداد من على الموقع الالكتروني https://www.orange.jo/EN/big/Documents/startup_ar.pdf

كريمة كريم. (2014). شركة الشخص الواحد محدودة المسؤولية -الاطار القانوني للمشروعات المتوسطة والصغيرة. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة .

كريمة كريم. (2018). استعمال تكنولوجيا المعلوماتية وعملية القيد في السجل التجاري. مجلة معارف، جامعة البويرة، العدد 24، 67-85.

كريمة كريم. (2020). تعديل القانون التجاري يعزز دور الإرادة في تأسيس الشركة ذات المسؤولية المحدودة. مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية، مخبر النظام القانوني للعقود والتصرفات في القانون الخاص، العدد 4، 70-89.

محمد سبتي. (2008-2009). فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المشاريع الناشئة-دراسة حالة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة -.Finalep. مذكرة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة.

مصطفى بورنان، و علي صولي. (2020). الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة-حلول لانجاح المؤسسات الناشئة-. مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 1، 131-148.

منيف الزعبي. (2017). قراءة في نقل التكنولوجيا والدبلوماسية العلمية"، ضمن التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية بعنوان "الابتكار أو الاندثار- البحث العلمي العربي: واقعه وتحدياته وآفاقه". لبنان: مؤسسة الفكر العربي

المصادر التشريعية:

الامر رقم 75-59 المتضمن القانون المدني. (26 سبتمبر، 1975). الجزائر: الجريدة الرسمية، العدد 78.

القانون رقم 06-11، المتعلق بشركة الرأسمال الاستثماري. (24 يونيو، 2006)، الجزائر: الجريدة الرسمية، عدد 42.

القانون رقم 17-02 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجزائر، (10 يناير، 2017)، الجزائر: الجريدة الرسمية عدد 2.

القانون رقم 20-07 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2020، (4 يونيو، 2020). الجزائر: الجريدة الرسمية، عدد 33.

المرسوم التنفيذي رقم 08-56 المتعلق بشروط ممارسة نشاط شركة الرأسمال الاستثماري، (11 فبراير، 2008)، الجزائر: الجريدة الرسمية، عدد 9.

لمرسوم التنفيذي رقم 15-11 المحدد لكيفيات القيد والتعديل والشطب في السجل التجاري، (13 مايو 2015)، الجزائر: الجريدة الرسمية، عدد 24.

المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة" و "مشروع مبتكر" و "حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها. (15 سبتمبر، 2020)، الجزائر: الجريدة الرسمية، عدد 55.

المرسوم التنفيذي رقم 20-356 المتضمن إنشاء مؤسسة ترقية وتسيير هياكل دعم المؤسسات الناشئة. (30 نوفمبر، 2020)، الجزائر: الجريدة الرسمية، عدد 73.

القانون رقم 20 لسنة 2018 المتعلق بالمؤسسات الناشئة، (17 أبريل، 2018). تونس: الرائد الرسمي، عدد 32.

Loi n° 1994-1 instituant la société par action simplifiée, (4 janvier, 1994). France, J.O.F, sur le site Légifrance.

Loi n°99-587 sur l'innovation et la recherche (12 juillet, 1999), France, J.O.F.

Loi n°2008-776 de modernisation de l'économie (4 août, 2008), France, J.O.F. n°0181

Loi n°2020-01 relative à la création et à la promotion de la startup au Sénégal, (6 janvier, 2020), www.droit-afrique.com

المراجع باللغة الفرنسية:

Encyclopedie LAROUSSE. (2020, décembre 3). Récupéré sur LAROUSSE: <https://www.larousse.fr/encyclopedie/divers/start-up/93701>

- Ezratty, O. (2014, Mars). Guide des Startups High-Tech en France. Retrieved from <https://cadarache.cea.fr/cad/Documents/Entreprises/Valorisation/Ressources/Guide%20des%20Startups%20Hightech.pdf>
- Philippe MERLE. (1999). Droit commercial sociétés commerciales. Paris: DALLOZ, FELTA.
- RHATTAT, R., & DELPERIER, G. R. (2016). L'essentiel du Droit applicable à la Start-up. Paris: GUALINO.
- RIPERT, G., & ROBLOT, R. (2004). Traité de droit commercial. Paris: L.G.D.J.

الهوامش

- 1 - بموجب المادة 69 من القانون رقم 19-14 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 المتضمن قانون المالية لسنة 2020، المعدلة بموجب المادة 33 من القانون 20-07 المؤرخ في 4 يونيو 2020 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، والمادة 131 من القانون رقم 19-14 المتضمن قانون المالية لسنة 2020
- 2- وهو ما نظمته القانون التجاري الجزائري، بموجب المواد من 729 إلى 732.
- 3- ينص الفصل 3 القانون رقم 20 لسنة 2018: "تسند علامة المؤسسة الناشئة للشركة التي تستوفي الشروط التالية: 1- ألا يكون قد مر على تكوينها أكثر من ثمان (8) سنوات، 2- ألا يتجاوز عدد مواردها البشرية ومجموع أصولها ورقم معاملاتها السنوي أسقفا تضبط بأمر حكومي، 3- أن يملك رأس مالها بنسبة تفوق الثلثين أشخاص طبيعيين أو شركات استثمار ذات رأس مال تنمية أو صناديق مشتركة للتوظيف في رأس مال تنمية أو صناديق مساعدة على الانطلاق أو غيرها من مؤسسات الاستثمار بحسب التشريع الجاري به العمل أو شركات ناشئة أجنبية، 4- أن تنبني منوالها الاقتصادي على الصبغة المحددة خصوصا منها التكنولوجية، 5- أن ينطوي نشاطها على إمكانيات هامة للنمو الاقتصادي."
 - 4 - L'article 3/2 du Loi n°2020-01 du 6 janvier 2020 relative à la création et à la promotion de la startup au Sénégal, « Startup : entreprise innovante et agile, légalement constituée depuis moins de 8ans,..... », www.droit-afrique.com
 - 5 - بموجب المادة 1/14 من المرسوم التنفيذي 20-254 المحدد سابق والفصل الثاني الفقرة الأخيرة من القانون عدد 20 لسنة 2018.
 - 6- L'article 1 du Loi n°2020-01 relative à la création et à la promotion de la startup au Sénégal, (6 janvier, 2020) : « La présente loi fixe les modalités de création et promotion de startup au Sénégal basées sur la créativité, l'innovation, l'utilisation des nouvelles technologies..... », www.droit-afrique.com
 - 7 - ينص الفصل الثاني من القانون رقم 18-20، الفصل 2: تعتبر مؤسسة ناشئة Startup على معنى هذا القانون كل شركة تجارية مكونة طبقا للتشريع الجاري به العمل ومتحصلة على علامة المؤسسة الناشئة طبقا للشروط الواردة بهذا القانون.
 - 8 - تطبيقا للمادة 765 مكرر 2 من القانون التجاري الجزائري المعدل والمتمم.
 - 9 - تطبيقا للمادة 16 من المرسوم التنفيذي 20-254، حيث منح المشرع الجزائري إمكانية طلب علامة " مشروع مبتكر " من طرف كل شخص طبيعي او مجموعة اشخاص طبيعيين على أي مشروع ذي علاقة بالابتكار.
 - 10 - وذلك بموجب المرسوم التشريعي 93-08 المؤرخ في 25 افريل 1993 المعدل والمتمم للقانون التجاري.
 - 11 -تنظمها المواد من 551 إلى 563 من القانون التجاري الجزائري المعدل والمتمم.
 - 12 - تطبيقا للمادة 563 مكرر من القانون التجاري الجزائري المعدل والمتمم، وقد نظمت شركة التوصية البسيطة بموجب المواد 563 مكرر إلى 563 مكرر 10 من القانون التجاري الجزائري المعدل والمتمم.
 - 13 - l'article L.227-1/2 de Code Commerce Français , prévoit que les dispositions régissant la société anonyme ,sont applicables aux sociétés par actions simplifiées sauf en ce qui concerne la direction de la société et les assemblées générales(les articles L. 224-2, L. 225-17 à L. 225-102-2, L. 225-103 à L. 225-126, L. 225-243 et du I de l'article L. 233-8).